السنة: السادسة المجلد: 02 العدد: 02 ص ص:337- 353
ISSN 2543-375X EISSN2676-1645

البرلمان الالكتروني: أطر نظرية، عملية وتجارب دولية
E- Parliament: Theoretical frameworks, practical Insights and international experiences

عبد العالي هبال*، جامعة باتنة1
abdoupolitic@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/08 تاريخ القبول: 2021/05/23

ملخص:

جلبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة في المشاركة المدنية وتوسعا غير مسبوق في الفرص لتمكين الناس من المشاركة في الحياة السياسية للبلد وهذا ما أدى إلى ظهور نوع جديد من المجال العام -يعتمد على الإنترنت والأشكال الجديدة من الاتصال الاجتماعي -يؤدي إلى توسع الساحة الديمقراطية وتجديد العلاقة بين السياسة والمواطنين وهنا يبرز التحدي الذي يواجه البرلمانات والمتمثل في فهم أفضل لكيفية تأثير التكنولوجيا على المجتمع، والعلاقة بين المواطنين والمؤسسات التمثيلية من أجل إيجاد طرق لاستغلالها لجعل الهيئة التشريعية أكثر صلة بمن تخدمهم.

الكلمات المفتاحية: البرلمان – السلطة التشريعية – البرلمان الالكتروني – تكنولوجيا المعلومات والاتصال – مجتمع المعلومات

Abstract

Information and communication technology has brought about big change into civil sphere and expanded participation in political life. So, a new type of public sphere emerges, one that relies on a fluid communication formats between the community and its respective representatives. Consequently, ICT's have contributed in making the organization more relevant to those it serves.

*المؤلف المراسل

Keywords: The Legislative Authority - E- Parliament - Information and Communication Technology - Society of Information

مقدمة:

منذ ظهور الصحافة المطبوعة إلى اختراع الراديو والتلفزيون، أثرت الابتكارات التكنولوجية بشكل متكرر على الطريقة التي تمارس بها المؤسسات السياسية دورها في المجتمع، وتتفاعل وتتواصل بها مع المواطنين.

في الوقت الحاضر، تواجه هذه المؤسسات السياسية نفسها موجة جديدة من التغيير التكنولوجي الذي أدى، مرة أخرى، إلى تعديل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعملية الحكم والطريقة التي يتم بها الحوار بين الجهات الحكومية والجمهور.

أدى ظهور الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي إلى توسيع الساحة الديمقراطية وتجديد العلاقة بين السياسة والمواطنين، كما وفرت التقنيات الجديدة واستخدام الشبكات أدوات لزيادة المشاركة العامة في الحياة السياسية؛ حيث يتمتع المواطنون بفرص أكثر للحصول على المعلومات، وبالتالي إتاحة لهم الفرصة لتنظيم أنفسهم في مجموعات وحركات اجتماعية.

اللافت للنظر أن الفرص المتزايدة للمشاركة في العملية السياسية قد تزامنت مع تراجع الثقة في المؤسسات السياسية وتزايد استياء المواطنين من السياسة، وهذا ما دفع بالعديد من الهيئات التنفيذية والتشريعية حول العالم إلى تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل أن تكون أكثر شفافية وأكثر مساءلة وفعالية، وذلك باستثمار موارد كبيرة لتحديث عملياتها، وتنفيذ مناهج جديدة قائمة على التكنولوجيا في ممارسة الوظائف الحكومية التقليدية.

بدأت البرلمانات في السنوات الأخيرة في استغلال التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لدعم وظائفها المتعددة وتحديث مؤسساتها، وقد ساعدت الأنشطة المنفذةمن خلال التعاون البرلماني الدولي في تسهيل هذه العملية ومساعدة البرلمانات في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البيئة التشريعية، في إطار ما يسمى بمشروع البرلمان الالكتروني.

وعليه، يهدف هذا المقال إلى تناول موضوع البرلمان الالكتروني من خلال التطرق إلى أهم المرتكزات النظرية والمعرفية التي يقوم عليها هذا المصطلح، مع التركيز على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء البرلمان الالكتروني، الذي يتطلب إنشائه مجموعة من المتطلبات والأدوات، لنعرج أخيراً على أهم التجارب الدولية في هذا المجال.

وتتلخص مشكلة الموضوع في البحث عن مفهوم البرلمان الالكتروني، وفوائده، والإشارة إلى متطلبات ومستلزمات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة التشريعية،مع التركيز أخيراً على بعض التجارب والممارسات الدولية للبرلمان الالكتروني، لذلك فإن المقال يتناول الإجابة عن الإشكالية من خلال السؤال التالي:

- ماهي أهم التجارب الدولية في تطبيق البرلمان الالكتروني؟

ويندرج تحت هذا السؤال التساؤلات التالية:

- ماهو البرلمان الالكتروني؟، وماهي فوائده ومزاياه؟
- ماهي متطلبات وأسس بناء البرلمان الالكتروني؟
- ماهي أهم التطبيقات الدولية للبرلمان الالكتروني؟

أولاً: البرلمان الالكتروني. رؤية معرفية

يعرف البرلمان بشكل عام على أنه: "الهيئة السياسية المشكلة من مجلس أو مجلسين يضم كل واحد منها عدد من النواب، ويتمتع بسلطة البت في المواضيع التي تدخل في نطاق اختصاصه وأهمها التشريع والرقابة"(بوشعير، 1998، صفحة 19)

أما البرلمان الالكتروني؛ فهو عبارة عن فكرة أكثر من كونه موقعاً أو مركزاً؛ حيث يتم من خلاله التفاعل بين المواطنين وممثليهم من النواب ومستشارين يعملون باللجان الخاصة في موضوعات تتم مناقشتها في البرلمان.

عندم مناقشة موضوعات كالاستشارة الالكترونية والتي تم تعريفها بأنها التواصل بين الناخبين والمرشحين سواء أكان ذلك للبرلمان، أم المجالس المحلية والبلدية؛ فإننا نقف عند ظاهرة تسمى، الآن، بالبرلمان الالكتروني. (أبو شنب، 2012، الصفحات 120 -121)

البرلمان الإلكتروني هو هيئة تشريعية، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن تكون أكثر شفافية، وأكثر سهولة في الوصول إليها وأكثر خضوعا للمساءلة، ويمنح البرلمان الإلكتروني المواطنين، بكل تنوعهم، القدرة على الانخراط بشكل أكبر في الحياة العامة؛ لأنه يوزع معلومات أفضل وإمكانية أكبر للوصول إلى الوثائق والأنشطة البرلمانية.

وهي منظمة يستخدم فيها أصحاب المصلحة المترابطون تقنيات المعلومات والاتصالات لدعم وظائفهم الأساسية في التشريع والتمثيل والرقابة بشكل أكثر فعالية من خلال تطبيق التقنيات والمعايير الحديثة، واعتماد السياسات الداعمة.(United Nations, 2018, p. 20)

كما يُعرف على أنه هيئة تشريعية مخولة أن تكون أكثر انفتاحًا، شفافة وخاضعة للمساءلة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمكن الناس بكل تنوعهم، ليكونوا أكثر تشاركاً في الحياة العامة من خلال توفير جودة المعلومات وزيادة الوصول إلى الوثائق وأنشطة الهيئة التشريعية(Inter-Parliamentary Union, 2009, p. 11)

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبرلمان الالكتروني

يمكن أن يساعد تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الممارسات والخدمات الداخلية في جعل البرلمانات أكثر كفاءة في أداء وظائفها التشريعية والرقابية والتمثيلية، وفق ما يوضحه التفصيل التالي:

- **الشفافية:** تعتمد الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومة والمساءلة، فضلا عن مشاركة الناس في العملية الديمقراطية إلى حد كبير على جودة المعلومات المتاحة لأعضاء البرلمانات، والإدارات البرلمانية، ووسائل الإعلام والمجتمع، وعلى وصول المواطنين إلى البرلمان من خلال الإجراءات والوثائق، ويمكن تحسين ذلك من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي بدورها يمكن أن تعزز بشكل كبير عملية صنع السياسات. (United Nations, 2012, p. 88)

- **الكفاءة والفاعلية**: قد تؤثر كفاءة ممارسات العمل الداخلية، والخدمات المقدمة للأعضاء والموظفين، وأداء المنظمة ككل على فعالية تنفيذ البرلمان لعملياته التشريعية ووظائفه الرقابية، وواجبات الأعضاء، ويمكن زيادة

الكفاءة والفعالية من خلال الاعتماد السليم للتكنولوجيا الجديدة إلى جانب إعادة الهندسة التنظيمية إذا لزم الأمر (Inter-Parliamentary Union, 2010, p. 23).

- **الدعوة للمساءلة**: يمكن أن تُعزى أزمة شرعية البرلمانات بشكل عام إلى عدم قدرتها على حماية تنوع مصالح المجتمعات التي تمثلها بشكل فعال، ويؤججها عجز في المساءلة حيث لا يمنح الناخبون دائما الوسائل لإصدار حكم مستنير على أداء ونزاهة شاغلي المناصب، وهي الفرصة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى الجمهور وتقديم محاسبة لإجراءات البرلمان والمشرعين، أي سجلات التصويت ومدونات وقواعد السلوك والحضور والأداء والنزاهة تم استغلالها بشكل متزايد في محاولة لاستعادة ثقة الناخبين.

- **الحوار مع المواطن**: شجعت الاتصالات التفاعلية أعدادًا متزايدة من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني للتعبير عن آرائهم حول قضايا السياسة مباشرة لممثليهم البرلمانيين، لقد أوجدت هذه التطورات مطالب أكبر على المشرعين وأثارت توقعات الناس فيما يتعلق بالاعتراف بمثل هذه الاتصالات، ومراعاتها في عملية صنع القرار ومشاركتهم في الحوارات السياسية، علاوة على ذلك، وفي مواجهة بعض الأدلة على تراجع مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، أثارت التقنيات الحديثة الآمال في إعادة المشاركة في العملية، ولكي تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الهدف؛ فإن ذلك يستلزم جزئيا على الأقل، تحديد المناهج التقنية الأكثر فعالية للتفاعل بنجاح مع الجمهور، كالبريد الالكتروني، والمواقع الالكترونية، المناقشات على الانترنت، والبث والبث الشبكي، مما يمكن البرلمانات من الاستجابة بكفاءة للمستويات الجديدة من المدخلات العامة.(Inter-Parliamentary, Union, 2008, p. 128)

- **دعم عمل البرلمان**: يقوم عمل الهيئات التشريعية على التواصل والتسوية، لتحقيق أهدافهم الأساسية، يجب عليهم إعطاء الأولوية القصوى لضمان إمكانية التعبير عن مجموعة متنوعة من الآراء والنظر فيها، وأن القوانين التي تنتج عن هذه المداولات تستوعب قيم ورغبات أكبر عدد ممكن؛ يتطلب تحقيق

هذه الأهداف مرافقة المزيد من الممارسات التقليدية مع الاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-**المشاركة في مجتمع المعلومات العالمي**: تتطلب القضايا المجتمعية التي يجب على البرلمانات معالجتها فهمًا لتداعياتها العالمية والبيئة الأوسع التي توجد فيها؛ تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبادل الأفكار بين البرلمانات، ومعرفة الإجراءات التي اتخذتها الهيئات التشريعية الأخرى، وإمكانية تنسيق المناهج تجاه المشكلات العالمية، كما أنها تمكن البرلمانات من تبادل الممارسات الجيدة والتعاون في حل المشكلات التقنية المشتركة بشكل أكثر فعالية؛ نظرًا لأن جميع شرائح المجتمع تعمل بشكل متزايد عبر الإنترنت، تحتاج البرلمانات إلى تحديد أفضل الطرق لتصبح مشاركًا نشطًا من خلال بيئة الإنترنت في المعلومات العالمي(United Nations, November 2009, p. 25)

ثالثاً: أدوات عمل البرلمان الالكتروني

يعتمد عمل البرلمان الالكتروني على مجموعة من الأدوات، تشمل مجموعة من الأنظمة والتطبيقات، نذكر، منها:(بطاش، 2010/2009، الصفحات 112 -115)

1. **الأنظمة المتاحة للبرلمانيين والمستخدمين**

- شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية كالهاتف الثابت، المحمول، الفاكس، التيليلتكس، والتيليكست.
- أجهزة الحواسيب الآلية والمكتبية.
- الطابعات والآلات الناسخة.
- تطبيقات وبرمجيات وتوليفات.
- الولوج إلى الانترنت، والانترانات وقاعدة البيانات.
- توفر موقع الكتروني وبريد الكتروني.

2. **الشبكات والخادمات**

- الخادمات Serveurs
- الشبكات المحليةRéseaux LAN
- الروابط عبر الشبكةConnexions Réseaux
- التخزين Stockage

- ومعالجة المعطيات. Traitement de données

3. **التطبيقات العامة**

- معالجة النصوص Traitement de Textes
- قاعدة البيانات Bas de Données
- المجدولات Tableurs
- الإبحار عبر الشبكات Navigation Web
- خادمات الشبكات Serveurs Web
- تسيير الوثائق Gestion de Documents
- تسيير تدفقات الفيديو Gestion de Flux Vidéo
- تسيير تدفقات الأوديو Gestion de Flux Audio
- تسيير تدفقات العمل Gestion de Flux Travail
- الاجتماع الفيديويVidéoconférence
- الاجتماع عن بعدTéléconférence

4. **التطبيقات الخاصة بطبيعة العمل البرلماني**

- أنظمة خاصة بالمعلومات التشريعية والقانونية
- مواقع الويب البرلمانية
- الصوت والفيديو: (القناة التلفزية البرلمانية)
- أنظمة وتطبيقات الاجتماعات والفعاليات
- أنظمة وتطبيقات المستندات العامة والأنشطة
- أنظمة وتطبيقات المناظرات والخطب
- أنظمة وتطبيقات التصويت الالكتروني
- أنظمة وتطبيقات محاضر الجلسات.
- أنظمة التواصل والحوار مع المواطنين
- أنظمة خاصة بالعمل الرقابي، (التحقيقات، الأسئلة...الخ).

رابعاً: بعض التجارب الدولية في تطبيق البرلمان الالكتروني

بذلت الكثير من البرلمانات جهودا كبيرة من أجل التحول نحو البرلمان الالكتروني، نذكر منها:

1. البرلمان الالكتروني الاسترالي وعلاقة المواطن بالنائب

يمثل البرلمان الالكتروني أحد تطبيقات الاستشارات الالكترونية، من حيث أنه يربط النواب (ممثلي الشعب بعضهم ببعض) مع المستشارين، ومع الشعب الذي أنتخبهم، وقد تم تعريف البرلمان الالكتروني على أنه عملية توصيل المواطن إلى البرلمان من خلال أدوات الكترونية، فهدف البرلمان الالكتروني هو تزويد واطلاع المواطنين على ما يجري في البرلمان، وإعطاؤهم فرصة لإبداء الرأي، والمشاركة في الانتخابات، وقد أصبح للشبكات الاجتماعية دور مهم في تسهيل مشاركة المواطن في البرلمان الالكتروني، وتفعيل النقاشات حول القضايا المختلفة التي يتم طرحها.

هناك ثلاثة متطلبات رئيسية لتأسيس مثل هذه العلاقة بين الشعب والنواب من خلال البرلمان الالكتروني، وهي: (Missingham, 2011, pp. 426-437):

- توفير المعلومات اللازمة حول ما يجري من عمليات ونقاشات في البرلمان من خلال المواقع الالكترونية والأنظمة المفتوحة للنقاش.
- توفير المعلومات الخاصة بطرق الاتصال بممثلي الشعب أو أعضاء اللجان (contact us) أو المساعدة في الوصل إلى الموضوعات المهمة والحديثة
- توعية المواطنين حول الموضوعات تحت الدراسة والنقاش قبل عملية الطرح وخلالها وبعدها، حتى تتاح لهم عملية المشاركة والمساهمة في عملية اتخاذ قرار معين.
- فتح المجال للمواطنين للنقاش والمساهمة في اتخاذ القرارات من خلال الاعتراضات، والمنتديات والبريد الالكتروني.

إن الدرس المستفاد من التجربة الأسترالية هو أن التفاعل المحدود لا يمثل حتى فئات الشعب، فهناك فئات لا تتمكن من الوصول إلى الانترنت، وإن وصلت فإنها تستقيل ولا تتفاعل مع الحوار، وعليه، فإن التحدي الذي يواجه البرلمان هو التمثيل الصحيح لرأي هذه الأغلبية الصامتة، لقد أشارت البيانات من قبل البرلمان الاسترالي لمسوحات العام 2009، أن عدد الاستفسارات الواردة من العامة وصل إلى حوالي 18.7 مليون استفسار، بينما وصل عدد

الاستفسارات من قبل النواب وممثليهم وكوادرهم إلى حوالي 4.3 مليون استفسار.(أبو شنب، 2012، صفحة 121)

لقد أظهرت المسوحات الخاصة بعام 2009 إلى أن أكثر الانتقادات على موقع البرلمان الاسترالي كان حسب الترتيب التالي من حيث جوانب التحسينات المطلوبة:

- عدم وجود خانة للبحث عن المعلومات؛
- توفير وصلات أفضل من الصفحة الرئيسية مباشرة؛
- تحسين عملية التصفح؛
- ليس من السهل العثور على المواد والموضوعات الحديثة؛
- ليس من السهل تتبع القوانين المقترحة؛
- المظهر والإحساس الخاص بالموقع؛
- صعوبة معرفة ما يفعل البرلمان حاليا؛
- صعوبة إيجاد الشهادات والوثائق؛
- يجب توفير أفضل خريطة موقع.

إن التحول في البرلمان الاسترالي يصبو إلى مجموعة من الأهداف منها: التخفيف من المواد المطبوعة ورقيا، وكذلك الوسائل التقليدية للاتصال (بسبب التكلفة، ومحدودية الوصول، كونها في اتجاه واحد غالبا،) مثل الراديو والتلفزيون، إلى جانب الاتجاه إلى الشبكات الاجتماعية Facbook، Twitter (أبو شنب، 2012، صفحة 212).

2. **مجلس الشيوخ الهولندي: برلمان بلا أوراق**

في 13 سبتمبر 2011، بدأ مجلس الشيوخ في البرلمان الهولندي بتوزيع وثائق اجتماعاته على 75 من أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الكمبيوتر اللوحي، في بداية الجلسة الأولى بعد العطلة الصيفية، تلقى كل من أعضاء مجلس الشيوخ جهاز iPad مع تطبيق مصمم خصيصا لمجلس الشيوخ، يمكن لأعضاء مجلس الشيوخ استخدام أداة الاتصال الحديثة هذه للتشاور وإدارة تدفق المعلومات الكامل للتقويمات، ومشاريع القوانين التشريعية، والمراسلات البرلمانية، ووثائق الاجتماعات الأخرى.

وبذلك، اتخذ مجلس الشيوخ خطوة التحول بالكامل إلى توفير المعلومات الرقمية؛ فعلى الرغم من أن العديد من البرلمانات في جميع أنحاء أوروبا تعمل على زيادة رقمنة وثائقها؛ فإن مجلس الشيوخ الهولندي هو أول من تحول تماماً إلى الاجتماعات التي تعتمد بالكامل على استخدام البرلمانيين لأجهزة الكمبيوتر اللوحية.

يُخرج مجلس الشيوخ عما يقارب من 200عام من تاريخ توزيع الفواتير والرسائل من الحكومة والتقارير ووثائق الاجتماعات الأخرى في شكل مطبوع، وأنتج ألاف الصفحات من المواد المطبوعة لكل عضو مجلس الشيوخ في الأسبوع، والتي كان لابد من تسليمها إلى منازل أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق البريد حتى الآن، وبما أنه تم السماح للبرلمانات الوطنية بإبداء آرائها حول مقترحات السياسة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، فقد زاد عدد المناصب البرلمانية.

وهذا ما يمكن أعضاء مجلس الشيوخ الـ 75 من عرض جميع المستندات مباشرة على أجهزة iPad الخاصة بهم، وإضافة ملاحظات إلى مستندات الاجتماع، "روابط" مباشرة إلى الملفات الوطنية والأوروبية. (United Nations, 2012, p. 78)

استلم أعضاء مجلس الشيوخ أجهزة iPad، التي ستبقى ملكًا لمجلس الشيوخ، في اجتماع خاص قبل الاجتماع العام العادي الأول بعد العطلة الصيفية. في هذه المناسبة، كان إدخال الكمبيوتر اللوحي بمثابة لحظة فارقة في تاريخ مجلس الشيوخ.

وسبق إدخال أجهزة الآيباد تحضيرات دقيقة تضمنت تطوير برمجيات للإدارة الفعالة للتقويمات وملفات الفواتير الكاملة، واستند القرار جزئيًا إلى اعتبارات تتعلق بالاستدامة، وكفاءة التكلفة، كما لعبت المزايا العملية، مثل حفظ السجلات الفعال والتحديث المستمر للتقويمات والملفات، دورًا مهمًا.

قام مجلس الشيوخ بتطوير النظام بالتعاون مع مركز المعرفة والعمليات للمسؤولين والمنشورات الحكومية المنشورات الحكومية (Kennis- en Exploitatiecentrum Officiële Overheidspublicaties)(قسم من78 ICTU) وهندسة معلومات PDC؛ تم تصميم التطبيق نفسه وتسليمه بواسطة مزود خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعاقد معه؛ تم اختبار التطبيق

بدقة خلال عطلة الصيف، وأظهرت النتائج أن النشر الإلكتروني للأوراق البرلمانية يتسم بالكفاءة والموثوقية، يتم دعم الاتصالات اللاسلكية من خلال 21 جهاز إرسال Wi-Fi الموجود في مبنى مجلس الشيوخ التاريخي اعتبارًا من أوائل سبتمبر 2011.

يريد مجلس الشيوخ أن يأخذ مكانة رائدة في تطبيق التكنولوجيا في سياق الحكومة غير الورقية؛ ويرتبط إدخال أجهزة الكمبيوتر اللوحية وتطوير التطبيق باستثمار قدره 148 ألف يورو؛ سيتم استرداد الكثير من هذا المبلغ في السنة الأولى من خلال تخفيض تكاليف الطباعة وخدمات البريد السريع؛ تبلغ هذه التكاليف 142،686 يورو، وبمرور الوقت سوف تزداد المدخرات بشكل أكبر.(United Nations, 2012, p. 78)

3. **مشروع القانون الإلكتروني النمساوي ونظام** XML

مشروع القانون الإلكتروني النمساوي هو مثال آخر لواحد من أكثر الأنظمة القائمة على XML اكتمالا لإدارة المقترحات التشريعية؛ النظام لديه القدرة على سير العمل لإدارة حالة وتبادل مشاريع الفواتير من وقت استلامها من الحكومة حتى يتم توقيعها رقميًا من قبل الرئيس ونشرها في الجريدة الرسمية للقانون الفيدرالي؛ يستخدم النظام نسخة معدلة من برامج معالجة النصوص للتحرير، ولكنه يحول المستندات إلى XML للتبادل بين المكاتب، وقد تم إنشاء "مركز كفاءة" لدعم مقرري اللجان وأمناء اللجان في إعداد تقارير اللجان، بالإضافة إلى الموظفين المسؤولين عن تنفيذ التشريعات القانونية في Nationalrat. كما أن المركز مسؤول أيضًا عن إدارة الجودة وعن تخطيط الوثائق التشريعية. لقد كانت فوائد النظام كبيرة، بما في ذلك توفر المستندات بشكل أسرع (من أسابيع إلى أيام وحتى ساعات). أيضًا، نظرًا لأن النسخة الرسمية من القوانين يتم توقيعها رقميًا ونشرها إلكترونيًا، فإن الوفرة فيتكاليف الطباعة تقدر بنحو مليون يورو. (https://bit.ly/3beinxz)

برنامج البرلمان الالكتروني في البرلمان الأوروبي

أطلقت المديرية العامة للابتكار والدعم التكنولوجيDG ITECالتابعة للبرلمان الأوروبي EP برنامج البرلمان الالكتروني في عام 2009.

تتمثل رؤية البرلمان الالكتروني في ضمان استخدام أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم العمليات البرلمانية للبرلمان الأوروبي (التشريعية وغير التشريعية)؛ بهدف تمكين المؤسسة من أداء واجباتها بأكثر فعالية وكفاءة؛ لتحسين دعم عمل أعضائها ، وأن تصبح أكثر شفافية ، ويسهل الوصول إليها أمام المواطنين الأوروبيين الذين تخدمهم.

ولتحقيق أهدافه، اعتمد البرلمان الأوروبي على المرحلتين التاليتين:

- تركز المرحلة الأولى على إدارة النص البرلماني، وقد تحدث تغييرات في العمليات ذات الصلة (موائمة الأعمال/ تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، والتعامل مع طبيعة المنتج (النص) والتحكم فيه من حيث دورة الحياة والإصدار(United Nations, 2012, p. 125).

- المرحلة الثانية موجهة نحو النشاط/ العملية من خلال التعامل مع تحسين إنتاج النص والعمليات وتدفقات العمل الداعمة له، تتكون كل مرحلة من خطوتين:

- تعريف بنية البرلمان الإلكتروني، الإعداد التدريجي لمكونات التأسيس من خلال الانتقال التكراري إلى إنتاج "سلسلة إنتاج نصية تجريبية".

-المواءمة المتزايدة لسلاسل إنتاج النصوص البرلمانية الأخرى ودعم التطبيقات في بنية البرلمان الإلكتروني.

ويتم ذلك من خلال الأهداف التشغيلية التالية:

- تحويل إنتاج النص البرلماني من إدارة تتمحور حول المستند إلى إدارة واعية بالمحتوى باستخدام تنسيق مفتوح، لغة XML.
- تقديم مستودع محتوى فريد لإنتاج النصوص البرلمانية.
- تنفيذ إطار أمني مناسب وبنية تحتية للتوقيع الإلكتروني.
- تطوير بنية متكاملة جديدة تعتمد على تعريف الوظائف "القابلة للتجميع".

يدير البرلمان الإلكتروني التغييرات من خلال النظر في كل سلسلة إنتاج نص برلماني؛ سلسلة إنتاج النص عبارة عن مجموعة من العمليات والجهات الفاعلة والأدوات التي تهدف إلى إنتاج مجموعة من النصوص؛ إن "سلسلة إنتاج النصوص التجريبية" للمرحلة الحالية هي تكييف سلسلة إنتاج التعديلات

البرلمانية بما في ذلك التقارير والآراء والنصوص المعتمدة وإنتاج النصوص الموحدة لأنواع مختلفة من الإجراءات.

في هذا السياق، تم تقديم AT4AM بنجاح في بداية عام 2010. هذا التطبيق هو مكون الأعمال الخاص بالبرلمان الإلكتروني الذي يغطي تأليف التعديلات على النصوص البرلمانية (للإجراءات التشريعية وغير التشريعية) وإنتاج قوائم التعديلات للخدمات النهائية.

لقد أصبح أداة عمل يستخدمها الأعضاء يوميًا ومئات من موظفي الخدمة المدنية لدعم أنشطة الصياغة البرلمانية. في الوقت الحاضر، تم إنشاء أكثر من 190.000 تعديل باستخدام AT4AM، وتكمن مفاتيح نجاح الأداة في سرعة صياغة التعديلات لسهولة استخدامها

تم تقديم DST بنجاح في مايو 2012؛ هذا التطبيق هو مكون أعمال البرلمان الإلكتروني القابل لإعادة الاستخدام والذي يغطي التحقق من النصوص البرلمانية التي تنتجها أدوات التأليف المتوافقة مع بنية البرلمان الإلكتروني، وهو يسمح حاليًا بتوسيع سلسلة XML إلى التحقق اللغوي والتشريعي من التعديلات(United Nations, 2012, p. 125).

4. **البرازيل: القوانين الرقمية التشاركية ومشروع** SIGA

برنامج e-Democracia الذي أطلقه مجلس النواب البرازيلي في يونيو 2009، يهدف إلى إشراك الجمهور في عملية سن القوانين، وذلك لتحقيق نتائج تشريعية ملموسة، وتهدف المبادرة التي تعتمد على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، جنبا إلى جنب مع الأحداث التشريعية غير المتصلة بالأنترنت مثل جلسات الاستماع في اللجان والمؤتمرات، غلى الوصول إلى جمهور كبير بما في ذلك المواطنين والبرلمانيين، المسؤولين الحكوميين، والباحثين والمنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح(Inter-Parliamentary Union, 2009).

تسترشد هذه الأجندة بالقناعة بأن عملية سن القانون يمكن أن تستفيد من التقارب بين التمثيل السياسي ومشاركة المواطنين في دائرة حميدة؛ حيث يعزز كل نموذج الآخر؛ وركيزة المبادرة هي موقعها على الانترنت www.edemocracia.gov.br والذي يوفر آلية تشاركية متعددة تسمح

للمستخدمين بالمشاركة في ثلاث نقاط رئيسية في عملية سن القانون تبادل المعلومات حول القضايا التي تحتاج إلى معالجة بموجب القانون؛ تحديد ومناقشة الحلول الممكنة للمشكلة؛ صياغة مشروع القانون نفسه.

هذه إحدى طرق تطبيق العملية التشريعية؛ حيث يوفر الموقع الإلكتروني لبرنامج "e-Democracia" أدوات إدارة لتجميع المشاركة الواسعة للمواطنين العاديين ومجموعات الأقليات؛ الهدف الرئيسي هو تسهيل الوصول إلى عملية صنع القرار للأشخاص الذين ليسوا جزءً من مجموعات المصالح القوية والشركات التي لديها إمكانية الوصول إلى مركز السلطة في البرازيل من خلال الأساليب التقليدية للتأثير في صانعي السياسات.

منذ يونيو 2009، تم إنشاء خمسة مجتمعات تشريعية وموضوعية افتراضية، بالإضافة إلى "غرفة المواطن"، وهي ساحة افتراضية ومجانية لمناقشة أي موضوع تشريعي، وقد تم تسجيل 2900 عضو، كما تم إنشاء ثمانية عشر منتدى مواضيعي و50 منتدى فرعيا، جمعت حوالي 450 مساهمة.

كما طور مجلس الشيوخ **مشروع** SIGA،وهو نظام معلومات، يجمع عدة قواعد بيانات حول تخطيط الحكومة الفيدرالية وميزانيتها، هي مبادرة مبتكرة لمراقبة الحسابات العامة.

تم تطوير النظام في البداية للاستخدام الدولي لمجلس الشيوخ للإشراف على التنفيذ والأموال المخصصة، كان في ذلك الحين متاحا للجمهور من أجل توفير مزيدا من الشفافية والوصول إلى الإنفاق الحكومي.

يمكن الوصول إلى SIGA من خلال قسم الميزانية في بوابة مجلس الشيوخ؛ تحتوي الصفحة الرئيسية على بيانات مشروع قانون الميزانية مقسمة إلى مواضيع، بالإضافة إلى قواعد تطوير الميزانية، والدراسات والأخبار ذات الصلة، ومن خلال البوابة يمكن للمستخدمين الوصول إلى المعلومات التفصيلية التي تسمح بتحديد دقيق للتحويلات المصرفية للأموال الفيدرالية إلى البلديات.

منذ عام 2000، توفر البوابة أيضًا المزيد من المحتوى التعليمي مع شرح مفصل لجميع الأنشطة للمواطنين؛ على سبيل المثال، هناك تقارير تظهر نفقات محددة في المدن البرازيلية وتشير إلى ما تنفقه الوكالات، والمبلغ الذي تم

تخصيصه في الأصل، وأسماء المشاريع والبنك الذي أصدر الأموال، كما أن هناك تقارير توضح التخصصات المختلفة التي أعدها أعضاء البرلمان للمدن وأنواع النشاط المطلوب تنفيذه.

هناك العديد من الفوائد لمشروع SIGA حيث أصبح لدى المستخدمين النهائيين، الآن، أداة واحدة للحصول على المعلومات من مصادر متعددة، حيث يسمح النظام بالمحاكاة مع إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات للتخطيط والميزانية والتنفيذ والمتابعة، ويبقى الأهم هو إضفاء الطابع الديمقراطي على المعلومات، وخلق ثقافة توعية بين المواطنين (Inter-Parliamentary Union, 2009, pp. 46-47).

5. الشيلي: السيناتور الافتراضي

يقدم النظام مثالا لكيفية استقطاب اللجان للمدخلات العامة "السيناتور الافتراضي "التي أنشأها مجلس الشيوخ في تشيلي، من خلال هذا النظام يمكن للإفراد تسجيل تصويتهم وتقديم التعليقات واقتراح التغييرات على القانون المقترح.

يتم إخطار المستخدمين المسجلين عن طريق البريد الالكتروني أذا كان القانون المقترح قد أدى إلى تصويت في جلسة مجلس الشيوخ أو جلسة لجنة، أو عندما يتم نشر قانون جديد على الموقع (شبكة السيناتور الافتراضي) للمناقشة والتصويت عليها.

يتم نشر النتائج عند انتهاء الفترة المخصصة للمناقشة، ثم تحال إلى هيئة مجلس الشيوخ المسؤولة عن النظر في القانون المقترح، يأخذ المواطنون مشاركتهم على محمل الجد من خلال " السناتور الافتراضي" وقد سجل في عام 2012 حوالي 16000 مستخدم، معظمهم من المشاركين النشطين.(Inter-Parliamentary Union, 2009, p. 50)

خاتمة

كانت التكنولوجيا، مراراً وتكراراً، محرك التقدم البشري في السنوات الأخيرة، وكان لتقنيات المعلومات والاتصال الفضل في العديد من أوجه التقدم في التنمية البشرية من التعليم والصحة إلى الزراعة والتنمية المستدامة.

بالنسبة للبرلمانات، يمكن أن تكون فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هائلة، ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تجعل العملية الديمقراطية شفافة، مع إمكانية الوصول، وخاضعة للمساءلة، من خلال تسهيل أعضاء البرلمانات والإدارات البرلمانية ووسائل الإعلام والمواطنين إلى المعلومات والخدمات.

يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصال مفيدة في تعزيز مشاركة المواطنين، وتوفير طرق مبتكرة للتفاعل مع المواطنين، فضلا عن تمكينهم من الوصول إلى الإجراءات والوثائق البرلمانية

يمكن أن تساعد تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الممارسات والخدمات الداخلية في جعل البرلمانات أكثر كفاءة في أداء وظائفها التشريعية والرقابية والتمثيلية

على الرغم من الإمكانات الواضحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تحسين الوصول، لا تزال هناك فجوة رقمية واسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إلى جانب كيفية ترجمة قيم التداول الديمقراطي، بما في ذلك الانفتاح والشفافية والمساءلة والشرعية، إلى ممارسة السياسة التشاركية على الانترنت وعبر الانترنت، كما تشكل حماية القيم الديمقراطية من المحتوى السياسي العنيف الذي تتيحه التكنولوجيا تحديا كبيرا يجب مواجهته بكل الوسائل المتاحة، إضافة إلى تحديات أخرى كأمن وموثوقية البنى التحتية، التقنية التي يجب أن توفر خدمة تشريعية خالية من الاضطراب وتتسم بالجودة والتميز، وهذا ما يفرض أن تكون حماية البيانات الشخصية في طليعة الاستثمارات الأمنية مع إيجاد التوازن الصحيح بين تخصيص موارد كافية للأمن ومجالات أخرى من إدارة تكنولوجيا المعلومات.

قائمة المراجع:

- أبوشنب، عماد أحمد.(2012). الحكومة الالكترونية: اداة للديمقراطية والتنمية المجتمعية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

- بوشعير، السعيد. (1998). القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-بطاش، كمال. (2010/2009). دور التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال في تفعيل العمل التشريعي: دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني.، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

-United Nation .(2008) . World e-Paliament report 2008 .United Nations Publications.

-United Nations .November (2009)World e-Parliament Conference 2009 .Washington D.C: United Nations Publications.

- United Nation .(2018) . World e-Paliament report 2018 .United Nations Publications.

-Inter-parliamentary Union (2010)World e-Paliament report 2010 . United Nations Publications.

- Inter-parliamentary Union (2012)World e-Paliament report 2012 . United Nations Publications

- Inter-parliamentary Union (2016)World e-Paliament report 2016 .United Nations Publications

-R Missingham .(2011) .E-parlaiment Opening the door . Govenrment Informatio, Qality.

-REPUBLIK OSTERRIECH,(2006), THE E- LAW PROJECT IN AUSTRIA, accessedon (13/12/2020) at:(https://bit.ly/3beinx)